العدد ٢٩٦ السنة الثامنة

الجريدة الرسمية لإمارة الشرق الأردن

عمان : الثلاثاء في ٢٨ شوال ١٣٤٩ و ١٧ آذار ١٩٣١

عدد ممتاز

الفهرس

هكذا من الأصل

الاسباب الموجبة لقانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠ ــ ١٩٣١

نظر المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ــ٢ــ١٩٣١ في الموازنة المالية المختصة بسنة ٩٣٠ــ٩٣١ المالية ، فوجدها في شكلها الاخير تحتوي على مخصصات وواردات جديدة لم تكن قد ادخلت فيها قبلا ، وظهر له ان القرار الذي كان المجلس التشريعي المنحل قد اصدره بشأنها يتناول اضافة مخصصات زائدة ، واحداث وظائف جديدة ، والغاء وظائف مقررة ، وتعديل مخصصات كانت موضوعة لبعض اقسام النفقات بالتخفيض او التزييد ، وان قسماً مما قرره المجلس المشار اليه لم ير موافقاً للمصلحة فلم يقبل مما ادى الى عدم اقتران الموازنة المبحوث عنها بالتصديق النهائي لذلك وجد من الصواب ان ينظر في هذه الامور من ناحية المصلحة العامة وعلى اساس قبول ما تحققت الحاجة اليه ورد الشيء الذي فات زمنه بالنظر لانقضاء معظم السنة المالية الجارية ولدى المداولة في موضوع

١ ــ المخصصات والواردات الجديدة ٠

ظهر ان المخصصات المذكورة وضعت للخدم الاتيه :

المجموع	المخصصات الجديدة	ماعرض على المجلس التشريعي فقبله	نوع المخصصات	الفصل	المادة	الدائرة
٦٢٦٩	٦٢٦٩		قوة الصحراء	١٨		الجيش
٠٢١٤٥٠	١٢١٤٥		تجهيزاب اخرى ومخافر	٢٧	٢	-
٢٢٩٢٥٠	١٠٩٢٥	١٢٠٠٠	مكافحة الجراد	٣٠		الزراعةوالحراج

وانه في مقابل المبالغ التي خصصت لقوة الصحرآء وما يلزم لها من التجهيزات قد الغي من الجيش عريفان و١٩ جندياً وثمانية من افراد الشرطة وسائق سيارة وخفضت مخصصات الالبسه بمقدار ١٣٠ جنيهاً والغيت مصلحة الاستخبارات اعتبارا من تاريخ تأسيس قوة الصحرآء ولما كانت القوة المذكورة تعتبر قسما من الجيش العربي وكانت من حيث الواقع عبارة عن تشكيلات احدثت بموافقة صاحب السمو الامير المعظم واستعيض بها عن مصلحة الاستخبارات التي كان المجلس التشريعي المنحل قد اقر مخصصاتها ، كان لامندوحة من وضع مخصصات في الموازنة المالية لهذه التشكيلات التي تخدم بوجودها مصلحة الامن وتساعد الى حد كبير على اضعاف عادة الغزو الذي يقوم به البدو بعضهم على بعض منذ ازمان بعيدة ٠

وتبين كذلك ان المبلغ الذي اضيف الى مخصصات مكافحة الجراد كان بحكم الضرورة المبرمة لانه انفق فعلا من اجل المصلحة العامة ولان التردد في الانفاق من اجل هذه الغاية كان من شأنه ان يعرض البلاد لمواجهة ظروف تزيد في سوء الحال الاقتصادية ·

اما فيما يتعلق بالواردات الجديدة فأن منها ٢٤٠٠٠ جنيه هبة من الخزانة البريطانية وزيادة في ضريبة مواشي بمقدار ٦٠٠ جنيه ولما كان اعطاء هذه الهبة في مصلحة البلاد وكانت الزيادة المقدرة للدخل من الضريبة المذكورة مبنية على اساس ماحصل بالفعل ودلت القرائن والاعتبارات المالية على امكان دخوله الى الخزينة الماليه كان لابد من قبول المقدار للواردات الجديدة المبحوث عنها ·

وفي موضوع :

٢ – اضافة المخصصات الجديدة التي وضعها المجلس التشريعي المنحل :

ظهر ان هذه المخصصات عبارة عن « ١٠٠٠ » جنيه لصاحب السمو ولي العهد و ٢٧٦٦ جنيهاً من اجل تأسيس مدرسة زراعية و ٣٠٠٠ جنيه لتحويل مدرسة الصلت التجهيزية الى مدرسة ليلية ولما كانت السنة المدرسية الجارية قد اوشكت ان تنتهي ففات بذلك زمن تحقيق الفكرة المبحوث عنها وكانت الحكومة قد وضعت في موازنة السنة المالية المقبلة مخصصات لسمو ولي العهد وللمدرستين الآنف ذكرهما لم يعد هنالك مايدعو لابقاء المبالغ الاضافية المذكورة في موازنة السنة المالية الجارية ·

وفي موضوع :

٣ — احداث الوظائف الجديدة :

تبين ان هذه الوظائف عبارة عن رئيس لمحكمة الاستئناف وقاضي للصلح وكاتب ومباشر في العدلية ومدير ناحية وكان العرف المالي الدولي المبني على قاعدة(ان الحكومة تطلب والمجلس يعطي) لايجيز للمجلس التشريعي ان يقرر احداث وظائف جديدة ينبغي ان يرجع في تقدير الحاجة اليها للحكومة وحدها وكانت الحكومة لم تشعر في السنة المالية الجارية بهذه الحاجة ولم تطلب احداث الوظائف المذكورة لم يرمن الموافق قبول المخصصات التي وضعها المجلس المشار اليه من اجل الوظائف

وفي موضوع :

٤ — الغاء الوظائف المقررة :

ظهر ان المجلس التشريعي كان من رأيه الغاء مساعد مدير الخزينة « مدير المحاسبة » ومراقب

املاك الدولة ومساعد مدير الآثار وان هؤلاء الموظفين ظلوا مستخدمين حتى الآن بحكم حاجة دوائرهم اليهم وان الرؤساء في المصالح التي يعملون فيها قالوا في عدم الاصابة في فكرة الغاء وظائفهم لذلك لم ير من الموافق اهمال آراء اولئك الرؤساء المستندة الى الاختبار والتجربة والى الشعور بالمسئولية ٠

وفي موضوع :

٥ — تعديل مخصصات قسم من النفقات والرواتب :

ظهر ان تقدير نفقات الدوائر مستند في الواقع الى المبالغ التي انفقت فعلا في السنين السابقة والى اعتبارات يتيسر لرؤساء الدوائر بطبيعة الحال ادراكها وملاحظتها بالنسبة للحاجة والواقع وان قبول المخصصات المقدرة لهذه النفقات لا يفيد انها ستنفق حتما وان ما لا تمس الحاجة اليه منها يبقى للخزانة المالية فيكون في نهاية السنة فيضا وان التمشي مع فكرة انقاص المخصصات الموضوعة للنفقات من دون اسباب موجبة والجاآت ضرورية لا يلتئم مع المصلحة العامة لذلك رؤي من الموافق عدم قبول التعديل الذي اجراه المجلس فيما يختص بالنفقات اما التعديل في الرواتب الذي تناول عدم احداث وظيفة جديدة لكاتب في دائرة الجمارك واخرى في دائرة البرق والبريد وقضي بعدم ترفيع موظف في الدائرة المذكورة فانه وجد موافقا للمصلحة وعليه تقرر تأييده وعدم قبول المخصصات التي كانت قد وضعت في الموازنة المالية بترفيع الدرجة واحداث الوظيفتين الآنف ذكرهما ٠

ونظر كذلك في :

٦ — جملة المبالغ المقدرة لكل من الدخل والخرج ٠

فظهر انه قدر للدخل (٣٦٩٣٤٥) جنيها فلسطينيا وللخرج (٣٧١٥١٠) جنيهات فلسطينية وان التقصير في الدخل واقع بمقدار الفين ومائة وخمسة وستين جنيها وانه من الممكن تلافي هذا المبلغ بالوفر العام الذي يقع عادة في فصول الرتبات والنفقات ٠

وعليه تقرر بالنظر لهذه البيانات والاسباب قبول اللائحة القانونية المدرجة في ادناه على ان توضع موضع التنفيذ بعد اقترانها بارادة صاحب السمو امير البلاد المعظم بشكل قانون موقت يعرض على المجلس التشريعي عند انعقاده في اول دورة عادية ٠

هكذا من الأصل

هكذا من الأصل

قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠–١٩٣١

المادة

١ يسمى هذا القانون قانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠–١٩٣١

٢ يخصص لنفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ اي مبلغ لا يزيد على (٣٧١٥١٠) جنيهاً فلسطينياً ،

٣ يجوز تخصيص اي مبلغ لايزيد على المقدار المبين بجانب كل فصل من فصول الجدول الاول الملحق بهذا القانون وصرفه للخدم والدوائر المعينة في ذلك الجدول ولا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون ،

٤ قدرت الواردات للاثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ بمبلغ (٣٦٩٣٤٥) جنيهاً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون ·

٥ يلغى قانون الميزانية الخاص الموقت الذي نشر في العدد (٢٨٠) واعلن تصديقه في العدد (٢٨٧) من الجريدة الرسمية ·

« الجدول الاول »

الفصل	الدوائر والخدمات	المبالغ المخصصة
١	المقر العالي	١٣٥٧٢
٢	الديون العمومية	٥٩٠
٣	المجلس التشريعي	٤٠٧٦
٤	التقاعد والتعويضات	٤١٠٠
٥	رئاسة الوزراء والداخلية	٣٩٢٧
٦	ادارة المقاطعات	٧١٩٥
٧	وزارة العدلية	١٥٤٩٠
٨	المحاكم الشرعية	٣٨٠٩
٩	وزارة المالية	١٥٨٧٥
١٠	دائرة الجمارك والمكوس	٧٧٥٦
١١	دائرة الصحة العامة	٩١٢٤٠

الفصل		
١١ آ	محجر صحي معان	١١٥
١٢	دائرة المعارف	٢٣٤٨٢
١٣	دائرة الزراعة والخراج والمعادن	٦٧٠٠
١٤	دائرة الآثار	٢٥٨١
١٦	دائرة النافعة	٤٦٣١
١٦ آ	دائرة النافعة — الاشغال المتكررة	١٦٩٨٠
١٧	دائرة البرق والبريد والهاتف	١٢٢٥٨
١٩	دائرة الاراضي	١٣٤٦٤
٢٠	الجيش العربي	١٠٧٦٩٤
٢١	النفقات العامة	١٠٠٣٨
٢٢	دائرة المعتمد البريطاني	٦٩٩٥
٢٣	دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	٣٧٠٠
٢٤	لجنة الاشراف على البدو	١٥٠٢
٢٥	سدس نفقات قوة الحدود	٢٣٠١٥
	مجموع الصرفيات الاعتيادية	٣٢٠٧٨٥
٢٦	دائرة الآثار (فوق العادة)	٢٠٠
٢٧	قوة حدود شرق الاردن (فوق العادة)	١٦٨٠
٢٨	دائرة المعتمد البريطاني (فوق العادة)	
٢٩	دائرة النافعة « فوق العادة »	٥٢٤٥
٣٠	دائرة البرق والبريد والهاتف « فوق العادة »	١٠٠٠
٣٢	مكافحة الجراد	٢٢٩٢٥
٣٣	الجيش العربي « فوق العادة »	١٧٦٧٥
٣٤	نفقات لجنة التحكيم النجدية	٢٠٠٠
	مجموع الصرفيات « فوق العادة »	٥٠٧٢٥
	مجموع الصرفيات العمومي	٣٧١٥١٠

الجدول الثاني

الفصل		
١	الجمارك والمكوس	٧٦٠٠٠
٢	الرخص والضرائب	١٣٥٠٤٠
٣	رسوم المحاكم وايرادات عن الخدمات الاخرى	٢٧٣٧٠
٤	البرق والبريد والهاتف	١٥٣١٠
٥	ايرادات املاك الدولة	٤٦٠٠
٦	الفوائد	٩٣٠
٧	واردات متفرقة	٦٠٠
٨	ثمن الاراضي المباعة	٨٠٠
٩	استردادسدس نفقات قوة الحدود	٢٤٦٩٥
١٠	هبة من الخزينة البريطانية	٨٤٠٠٠
	مجوع الواردات	٣٦٩٣٤٥

٤—٣—١٩٣١ عبد الله

عضو شكري — عضو عمر حكمت — عضو توفيق ابوالهدى — رئيس المجلس التنفيذي عبد الله سراج

عضو عوده القسوس — عضو اديب الكايد